الأمم المتحدة

S/2004/353

مجلس الأمن

Distr.: General
6 May 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

عملا بمسؤولياتي كرئيس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أعرض عليكم تقريرا أعدّته المدعية العامة عملا بالقاعدة ٧ مكرر من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة (انظر المرفق، الضميمة).

وفي ذلك التقرير، تشكو المدعية العامة من عدم الامتثال المستمر من جانب صربيا والجبل الأسود لالتزاماتها بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي والقاعدة ٣٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ويصف التقرير تعاون صربيا والجبل الأسود في الوقت الحالي بأنه منعدم تقريبا، ويذكر أن مستوى التعاون قد انخفض في أعقاب انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وعلى وجه الخصوص، تذكر المدعية العامة على وجه التحديد حالات عدم التنفيذ من جانب صربيا والجبل الأسود لأوامر اعتقال أصدرتها المحكمة، وعدم استجابتها للطلبات الموجهة من المسجل، عملا بالقاعدة ٥٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وتشير المدعية العامة أيضا إلى عدم التعاون من جانب صربيا والجبل الأسود مع المدعية العامة في محاولاتها تأمين شهادة الشهود والأدلة الوثائقية ومنح تنازلات لتمكين الشهود من تزويد مكتب المدعية العامة بإقرارات أو الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة.

وأنا أرى أن تقرير المدعية العامة يظهر تخلُّف عن تنفيذ المطلوب بشكل خطير للغاية من جانب صربيا والجبل الأسود، وقد أقنعتني بأن صربيا والجبل الأسود لا تمتثل لالتزاماتها بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي والقاعدة ٣٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. كما إني أشاطر المدعية العامة ما يساورها من قلق من أن هذا التخلف عن تنفيذ المطلوب

110504 110504 04-34069 (A)

سيخل بالتوقعات الموضوعة على عاتق المحكمة بموجب استراتيجية الإنجاز الخاصة بها ويمكن أن تؤثر بشكل خطير على قدرة المحكمة على الوفاء بتلك التوقعات.

وسأغدو في غاية الامتنان إذا أمكنكم عرض تقرير المدعية العامة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) تيودور **ميرون**

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

وفقا للقاعدة ٧ مكرر، أود إبلاغكم بموجب هذه الرسالة بكل احترام أن صربيا والجبل الأسود تتخلف بشكل مستمر عن الامتثال لالتزاماتها بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة والقاعدة ٣٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ويوفر التقرير المرفق معلومات تفصيلية (انظر الضميمة).

وعلى ذلك التمس منكم التكرم بالنظر في إخطار مجلس الأمن بعدم الامتثال من جانب صربيا والجبل الأسود.

(توقيع) كارلا **ديل بونتي**
المدعية العامة

الضميمة

تقرير إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن عدم الامتثال من جانب صربيا والجبل الأسود لالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة

مقدمة

١ - أنتهز هذه الفرصة لتوجيه أنظار الرئيس إلى الحقيقة المتمثلة في أن اتحاد صربيا والجبل الأسود قد تخلّف من عدة نواحي عن الوفاء بالتزاماته بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة، وهو ما أود الآن أن أعدده. ومما يؤسفني أن هذه ليست هي المرة الأولى التي أجبرت فيها على أن أعرض على رئيس هذه المحكمة الحالة غير المقبولة للتعاون من جانب سلطات بلغراد، لقد قدمت، في الواقع، تقريرا مماثلا في وقت قريب لا يبعد عن أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لا يستند إلا على أداء بلغراد السيئ فيما يتعلق بمسألة القبض على الهاربين الذين صدر ضدهم قرار اتهام.

٢ - وفي الوقت الحالي يمكن وصف تعاون صربيا والجبل الأسود مع مكتب المدعية العامة بأنه منعدم تقريبا في جميع المجالات الرئيسية، ولكن على وجه الخصوص فيما يتعلق بما يلي: '١' القبض على الهاربين الذين أصدرت هذه المحكمة قرار اتهام ضدهم، وتسليمهم؛ '٢' تسهيل الوصول إلى وثائق محددة وهامة أو تلقي نسخا منها؛ '٣' منح تنازلات لتمكين الشهود إما من توفير إقرارات إلى مكتب المدعية العامة أو الإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة. وهذه الحالة سائدة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، موعد الانتخابات البرلمانية الصربية. ومع ذلك فقبل تلك الانتخابات بقي التعاون ذو المغزى غير كاف وصعبا طوال عام ٢٠٠٣. وكنتيجة لذلك، قد يكون لانعدام تعاون بلغراد أثر كبير على استراتيجية الإنجاز للمحكمة والخط الزمني المسقط لإنجاز المحاكمات والتحقيقات.

٣ - وقد تأثر التعاون إلى حد بعيد بأوجه عدم التيقن والتطورات المثيرة في المجال السياسي التي أعقبت اغتيال رئيس الوزراء زوران دييندیتش في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣. وعند إنشاء دولة الاتحاد الجديدة لصربيا والجبل الأسود وتنصيب قيادتها الجديدة في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٣، حدثت بعض التطورات الإيجابية (من قبيل تعديل القانون المتعلق بالتعاون، بإلغاء المادة ٣٩ السابقة التي تحظر تسليم أي متهم صدر ضده قرار اتهام من المحكمة بعد سن القانون). وكان هناك أمل، وبذلت وعود بأن تؤدي إجراءات الشرطة التي أعقبت اغتيال رئيس الوزراء إلى اعتقالات لباقي الهاربين من المحكمة والذين يعتقد أنهم طلقاء في صربيا. ولسوء الحظ لم يكن أي من الهاربين من المحكمة بين الأشخاص الذين اعتقلوا أثناء عملية الشرطة تلك والذين يبلغ عددهم نحو ١٠ ٠٠٠. وبطلب من

سلطات بلغراد، وافقت على التعجيل بإصدار قرار اتهام ضد اثنين من الذين يشتبه فيهم مكتب المدعية العامة واللذين اعتقلا خلال هذه العملية، وهما على وجه التحديد فرانكو سيماتوفيتش ويوفيكا ستانيسيتش، لكي يتسنى نقلهم على وجه السرعة إلى لاهاي. وقد صدق على قرار الاتهام ضد هذين المتهمين في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ ونقلا إلى مقر المحكمة في ٣٠ أيار/مايو و ١١ حزيران/يونيه على التوالي.

٤ - ولغاية خريف عام ٢٠٠٣، كان المسؤولون الحكوميون الرئيسيون في بلغراد يعربون بالقول على الأقل عن إرادتهم السياسية في التعاون مع المحكمة، حتى بالرغم من أن هذه البيانات لم تكن في كثير من الأحيان مصحوبة بإجراءات إيجابية. وعندما تولت الحكومة الجديدة مهامها في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، تغيرت إلى حد كبير حتى لهجة المسؤولين الحكوميين الصربيين الجدد. وقد ذكرت القيادة الجديدة علنا أن التعاون مع المحكمة ليس من أولوياتها، وأنه يجب أن يكون هناك ''تعاون في اتجاهين'' وأنه لن يكون هناك تعاون فيما يتعلق بالقضايا التي لا تستند إلا إلى مسؤولية القيادة على النحو الذي تفهمه السلطات الصربية. وعلاوة على ذلك أذاع أكبر المسؤولين إدعاءات لا أساس لها عن أثر التعاون مع المحكمة على استقرار البلد. وتُظهر هذه البيانات انعدام الرغبة من جانب السلطات الجديدة في التعاون بشكل تام وبنية صادقة مع المحكمة. وقد تأكد ذلك أيضا مما قاموا، أو لم يقوموا، بعمله. وبعد تغيير الحكومة على صعيد دولة الاتحاد في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى وزير الخارجية الجديد ببعض البيانات الإيجابية. كما أن وزير الدفاع ووزير الداخلية الصربي اجتمعا مع الهاربين، على ما يبدو لمحاولة إقناعهم بتسليم أنفسهم طوعا للمحكمة. ومع ذلك فلم يلي ذلك أية نتائج ملموسة.

٥ - وقد خلقت عقبات وحواجز بيروقراطية جديدة على الصعيد التنفيذي في المجالات التي سبق ووجد فيها مستوى معقول من الاتصال. وعلاوة على ذلك، فبالرغم من عدة محاولات غير رسمية، لم يمكن لمكتبي إقامة قناة للاتصال مع المستويات العليا. ومن الواضح أنه فيما يتعلق بجميع المسائل الرئيسية التي تتطلب التعاون من جانب سلطات صربيا والجبل الأسود، من قبيل اعتقال ونقل الهاربين، وتقديم الوثائق وتمكين المحكمة من الوصول إلى الشهود، يبدو أن السلطات الصربية قد تخلت عن توفير ما يزيد عن مستوى أدنى من التعاون مع المحكمة.

القبض على الهاربين

٦ - وأود الآن التطرق إلى بعض المسائل الرئيسية لعدم التعاون، بدءا بالقبض على الذين ما زالوا طلقاء ممن صدر ضدهم قرارات اتهام، ونقلهم.

٧ - إضافة إلى تسليم فرانكو سيماتوفيتش، ويوفيكا ستانيسيتش، المذكورين أعلاه، لم تجر السلطات الصربية أي عملية قبض في عام ٢٠٠٣ إلا القبض على ميروسلاف راديتش، الذي حكم عليه في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٣، وتلى ذلك القبض على فيسيلين سلييفانكانين الذي قبض عليه في شقته في بلغراد في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قبل يوم واحد من الموعد النهائي للتصديق على التحويل من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سُلِّم إلى المحكمة في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وقد كان كلا من هذين المتهمين من الهاربين ذوي الأولوية العالية لسنوات كثيرة. ومنذ ذلك الحين، نقل إلى لاهاي ثلاثة آخرون من الذين أصدرت المحكمة ضدهم قرارات اتهام وهم: زيليكو ميكيتش، الذي سلّم نفسه طواعية في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وميتار راسوفيتش الذي سلّم نفسه طواعية أيضا في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وفلاديمير كوفاسيفيتش الذي أدعت السلطات الصربية أنه اعتُقل وسلِّم بعد ذلك في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي رأيي أن السلطات الصربية ليس لها أي فضل في تسليم ميكيتش أو راسوفيتش، حيث أن جميع الترتيبات التي أدت إلى تسليمهما قد اتخذت مباشرة من جانب المحكمة. وحتى بالنسبة لكوفاسيفيتش، ما زالت ثمة شكوك بشأن الظروف الدقيقة التي جرى فيها اعتقاله المزعوم. وفي الواقع، في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ ذكر المتهم أثناء أحد الإجراءات المتعلقة بالمحاكمة أمام هذه المحكمة أنه كان ينتوي أن يسلِّم نفسه ولكنه مُنع من ذلك من جانب ميهاييلوفيتش، وزير الداخلية في ذلك الحين. وعلى ذلك لا يمكن استبعاد أن تسليم كوفاسيفيتش كان مرتبا لكي يتسنى ادعاء بعض الفضل بغير حق.

٨ - وأنا أعتقد، على أساس بعض المعلومات الاستخباراتية التي تلقاها مكتبي، أنه من الـ ٢١ شخصا الذين أصدرت هذه المحكمة قرارات اتهام ضدهم والذين لم يقبض عليهم أو يجري تسليمهم إلى لاهاي، ثمة ١٥ منهم إما يقيمون بشكل دائم في صربيا والجبل الأسود أو يسافرون إليها بشكل متكرر. ويشمل هؤلاء رادوفان كارادزيتش وراتكو ميلاديتش اللذين مافتئا طلقاء لمدة تقارب الـ ٩ سنوات. ويشمل هؤلاء أيضا عددا من المتهمين الموجهة إليهم تهم تتعلق بالدور الذي أدوه في مذابح سربرينيتسا عام ١٩٩٥. ويشمل الهاربون أيضا الجنرال فلاديمير لازاريفيتش، والجنرال سريتين لوكيتش والجنرال نيبويسا بانكوفيتش الذين صدرت ضدهم قرارات اتهام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ولا يزالون حتى هذا اليوم يتنقلون بحرية في أنحاء بلغراد. وقبل ستة أشهر من إصداري قرار الاتهام ضد ستيتين لوكيفيتش قمت بإبلاغ سلطات بلغراد أنه سيصدر ضده قرار اتهام لكي تتخذ الخطوات اللازمة لإعفائه من مهامه الرسمية ولكن رغم معرفتهم ذلك فإنهم لم يتخلفوا عن إقالته من منصبه فحسب بل إنهم حتى رأوا من المناسب أن يمنحوه أوسمة. وعلاوة على ذلك لا يمكن

القول بأن أماكن وجود هؤلاء الهاربين لم تكن معروفة لسلطات بلغراد لأن كلا من لوكيتش وبانكوفيتش كانا مرشحين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد أقيل سريتين لوكيتش من منصبه كوزير مساعد للداخلية بعد تشكيل الحكومة الجديدة في آذار/مارس ٢٠٠٤. ومع ذلك فإن هذا التطور لم يكن الدافع إليه أي رغبة في التعاون مع المحكمة، حيث أن الحكومة الجديدة لم تُظهر حتى الآن أي نية لتسليم هذه الشخصيات الشهيرة الرفيعة المرتبة.

٩ - ولم يحدث في أي مناسبة أن قدمت الحكومة الراهنة لصربيا والجبل الأسود المسجل، عملا بمتطلبات القاعدة ٥٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة تقارير فيما يتعلق بعدم استطاعتها تنفيذ أوامر القبض التي أصدرتها المحكمة. وقد حدث هذا التخلف عن أداء المطلوب رغم طلبات من المسجل، كان آخرها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، لتقديم هذه التقارير. وتنص القاعدة ٥٩ (باء) على ما يلي ''إذا لم يقدم، في غضون وقت معقول بعد إرسال أمر القبض أو النقل إلى الدولة، تقرير عن الإجراء المتخذ، فسيعتبر ذلك عدم تنفيذ لأمر القبض أو النقل، ويجوز للمحكمة أن تقوم، عن طريق رئيسها، بإخطار مجلس الأمن وفقا لذلك''.

١٠ - وقد قام مكتبي على الدوام بتزويد السلطات الصربية بالمعلومات المتعلقة بأماكن وجود بعض هؤلاء الهاربين في صربيا لتسهيل القبض عليهم ونقلهم إلى لاهاي. ومع ذلك لم تؤد المعلومات الموفّرة إلى أي نتائج ملموسة. ففي الشهر الماضي، على سبيل المثال، وفّر مكتبي تفاصيل محددة عن الموقع والوجود الفعلي لأحد المتهمين الذين صدر ضدهم قرار اتهام يتعلق بسربرينيتسا، ومع ذلك رفضت السلطات الاستجابة لهذه المعلومات. وفي المناسبات الأخرى التي وفّر فيها مكتبي معلومات تتعلق بمكان وجود هاربين في صربيا لم أتلق أبدا تغذية مرتدة ملائمة من السلطات الصربية، وبعدم القيام بالقبض على الهاربين على تراب صربيا ونقلهم إلى لاهاي تكون صربيا والجبل الأسود قد خرقت بشكل واضح التزامها بالتعاون مع المحكمة. ومن رأيي أن هذه الأحوال لا يمكن تحملها ومن السهل التنبؤ بالأثر السلبي الذي يحدثه هذا الموقف وهذه السياسة من جانب السلطات الصربية من قدرة المحكمة على تحقيق إنجازاتها المستهدفة في إطار استراتيجية الإنجاز.

الصعاب المتصلة بالحصول على الأدلة

١١ - وأنتقل بعد ذلك إلى الصعوبات التي واجهتها فيما يتعلق بحالة امتثال صربيا والجبل الأسود لالتزاماتها بالتعاون مع مكتبي فيما يتعلق بطلبات المساعدة عملا بالقاعدة ٣٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمحاولاتي

إجراء مقابلات مع الشهود، وتأمين إمكانية الوصول إلى الوثائق ذات الصلة والحصول على الشهود للإدلاء بالشهادة في القضايا المعروضة على المحكمة.

١٢ - وفيما يتعلق بمحاولاتي لتأمين شهادات الشهود فإن استعداد الدول للتعاون مع المحكمة ولا سيما دول يوغوسلافيا السابقة، له أهمية حاسمة لنجاح ولاية المحكمة. ومن العقبات الكبيرة التي تواجه مكتبي فيما يتعلق بتأمين شهادة الشهود من صربيا والجبل الأسود هي اشتراط الحصول على ترخيص بإجراء المقابلات مع الشهود والذي يتضمن عادة إرسال إخطارات بالحضور للتمكين من إجراء هذه المقابلات. ومما هو أكثر تأزما وإثارة للمشاكل أنه يلزم الشهود المحتملين الحصول من سلطات بلغراد على تنازلات أو حصانات تمكِّنهم من التعاون مع المحكمة دون خوف من المحاكمة المحلية بتهمة الكشف عن أسرار الدولة. وبالرغم من أنه حدثت بعض التطورات بشأن تحديد أماكن الشهود[1] والمشتبه فيهم، وتوفير التنازلات الضرورية لإدلاء الشهود بشهادتهم، وأيضا في تسليم أوامر الاستدعاء الصادرة عن المدعي العام وأوامر الحضور الصادرة عن المحكمة، إلا أنه ما زالت ثمة تأخيرات كبيرة مع ذلك. وحاليا هناك ما يزيد عن ٥٠ من هذه التنازلات معلّقة بعضها لمدة تزيد عن سنة.

١٣ - وثمة مشكلة محددة بالنسبة لهذه التنازلات عندما تتعلق بشهود رفيعي المستوى، من قبيل الوزراء أو غيرهم من كبار القادة العسكريين والسياسيين. وتتعلق أغلبية التنازلات الـ ٢٠٠ التي مُنحت حتى الآن بأفراد منخفضي الرتبة من الشرطة أو الوحدات العسكرية. وقد جرى تناول هذه المسائل في مناقشات عديدة مع وزير الخارجية سفيلانوفيتش، ومع ذلك فبالرغم من الوعود، لم تتحسن الحالة. ومما يجب التشديد عليه أن صربيا والجبل الأسود هي الدولة الوحيدة من دول يوغوسلافيا السابقة التي بدأت استخدام هذه الإجراءات الشاقة.

١٤ - وتتزايد مشكلة تهديد الشهود خطورة في صربيا، وليس بالنسبة للقضايا المتعلقة بالمحكمة فحسب. ففي الشهور الثلاثة الماضية، قام أعضاء الخدمات الأمنية بتهديد شاهدين خاضعين للحماية في محاكمة ميلوسيفيتش.

١٥ - وإضافة إلى هذه الصعاب في تأمين شهادة الشهود، يواجه مكتبي صعابا مماثلة في اكتساب حق الوصول إلى الوثائق ذات الصلة. وحتى الآن لم يُمنح مكتبي فرصة الوصول إلى الوثائق الرئيسية إلا بعد منازعات ممتدة. وكان هذا هو الحال على وجه الخصوص فيما يتعلق بالوثائق التي تظهر مدى نفوذ وسيطرة سلوبودان ميلوسيفيتش في عملية صنع القرار المتصل بالحرب في البوسنة والهرسك وكرواتيا.

١٦ - وما فتئ مكتبي يواجه عقبات تتعلق بإمكانية الوصول إلى الوثائق الواقعة في إدارات المحفوظات ذات الصلة وفي هذا الخصوص ما فتئ ثمة موقف عام يقوم على الإعاقة. ولم يتلق

(١) ولا سيما فيما يتعلق بالضحايا من الصرب والتحقيق المتعلق بجيش تحرير كوسوفو.

مكتبي على الإطلاق تعاونا كافيا في اكتساب حق الوصول إلى الوثائق ذات الصلة أو حتى الحصول على استعراض عام لقوائم الوثائق الموجودة في المحفوظات والذي كان سيمكنني من تقديم طلبات محددة، بدلا مما قد يُفسر بغير ذلك على أنه ''حملات اصطيادية''.

١٧ - وثمة مثل آخر للمشاكل التي تواجه مكتبي فيما يتعلق بالوصول إلى الوثائق المتصلة بملف ميلاديتش الرسمي في الجيش الوطني اليوغوسلافي. فبعد تأخيرات طويلة وإنكار حتى لوجود الوثائق، زودتني سلطات بلغراد في نهاية الأمر بنسخة من الملف. ومع ذلك، فهذا الملف لا يحتوي على أية معلومات تتعلق بأنشطة ميلاديتش بعد عام ١٩٩٢. وهذا يؤدي بي إلى التساؤل عما إذا كان ذلك هو محاولة أخرى لإخفاء حقيقة اشتراك يوغوسلافيا في الحرب في البوسنة والهرسك.

١٨ - وبالرغم من أنه من الحقيقي أنه على مر السنين قدمت بلغراد عدة آلاف من الوثائق إلى المحكمة، فقد جرى ذلك على الدوام تحت ضغط، وبصفة أساسية كان نتيجة لأوامر ملزمة. وحتى مع ذلك، فهذا لا يوضح أي شيء عن نوعية وأهمية الوثائق المقدمة. فثمة وثائق كثيرة ذات أهمية كبيرة لم يجر تقديمها. ووُفرت وثائق أخرى بعد تأخيرات غير مقبولة، مما أعاق الإجراءات الجارية. وفي الوقت الراهن، هناك ما يزيد عن ١٢٠ طلب لوثائق لم يبت فيها، مما يمثل ما يزيد عن ٢٠ في المائة من جميع الطلبات المقدمة منذ عام ٢٠٠١.

خاتمة

١٩ - أنا أدفع بأن تعاون صربيا والجبل الأسود مع المحكمة ما فتئ بطيئا، وجزئيا، وغير ملائم وأنه حدث نتيجة للضغط الدولي. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بقي على حاله دون تقدم. ويبدو أيضا من غير الواقعي في هذه المرحلة توقع أي تحسينات كبيرة على أساس البيانات العامة أو الأعمال الصادرة عن كبار المسؤولين في حكومة بلغراد.

٢٠ - وكنتيجة لذلك، ولاحترامنا الشديد لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٤٠٣ و ١٥٣٤ والتوقعات الواردة فيهما فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز للمحكمة، وأثر انعدام التعاون من جانب صربيا والجبل الأسود على قدرة المحكمة على الوفاء بتلك التوقعات، أطلب إليكم بكل الاحترام، وعملا بالقاعدة ٧ مكرر، إخطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتخلف صربيا والجبل الأسود عن الامتثال لالتزاماتها القانونية بالتعاون مع المحكمة في المجالات المذكورة أعلاه.

كارلا **ديل بونتي**
المدعية العامة
نيسان/أبريل ٢٠٠٤